خلال أغسطس الماضي على أساس سنوي

نمو حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية بنسبة 6.2 في المئة

سجل إجمالي مجموع ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية نموا سنويا بنسبة قدرها 6.2% وبزيادة فاقت نحو ملياري دينار خلال أغسطس 2014 الذي سجل قيمة بلغت حوالي 36.79 مليار دينار مقارنة بمقدارها البالغ نحو 34.6 مليار دينار في أغسطس 2013. بينما ارتفعت بشكل طفيف في أغسطس مقارنة بقيمتها في يوليو 2014 بنحو 4 ملايين دينار، إذ كانت قد سجلت حوالي 36.79 مليار دينار خلال شهر يوليو 2014، ونتج هذا الارتفاع الطفيف تأثرا باستقرار حجم ودائع القطاع الخاص، إذ انخفضت بنسبة تقل عن نصف في المائة، واستقرار ودائع القطاع الحكومي التي ارتفعت بشكل طفيف في أغسطس بنسبة تقل عن نصف في المائة (0.3%) مقارنة بقيمتها في شهر يوليو ما ساهم في تراجع طفيف لحجم إجمالي الودائع.

وأوضح التقرير الذي أعده بيت التمويل الكويتي (بيتك)، أن ودائع القطاع الخاص تمثل الجانب الأكبر من حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي، إذ استقرت حصتها من حجم الودائع للشهر الثالث على التوالي خلال العام لتشكل نحو 86% خلال أغسطس، كما حافظت ودائع القطاع الحكومي على حصتها من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي مشكلة نسبة قدرها 14%، وبشكل عام تمثل الودائع أهم مصدر للأموال بالنسبة للبنوك المحلية الكويتية وجانبا هاما من ميزانيتها، إذ استقرت حصتها إلى إجمالي الميزانية المجمعة مشكلة نحو 67.8% خلال شهر أغسطس، بينما كانت قد شكلت نسبة قدرها 70% من حجم إجمالي الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الكويتي خلال شهر أغسطس من العام الماضي 2013.

وتعتبر التسهيلات الائتمانية وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية أهم المجالات لاستخدام الودائع التي لدى الجهاز المصرفي بصفة عامة، إذ حصل النشاط الائتماني على حوالي 82.1% من إجمالي حجم الودائع خلال شهر أغسطس مرتفعا بشكل نسبي ما يعني ارتفاع نسبة استغلال أموال المودعين نحو مصادر التشغيل والتمويل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بينما كانت قد استحوذت الأنشطة الائتمانية على 81.6% من حجم الودائع في يوليو، في حين كانت قد شكلت 81.3% من إجمالي الودائع خلال شهر أغسطس من العام الماضي.

وقد سجل النشاط الائتماني تراجعا طفيفا بأقل من واحد في المائة وبحوالي 188 مليون دينار في أغسطس إذ سجلت قيمته نحو 30.2 مليار دينار منحت للأنشطة الاقتصادية المختلفة في السوق الكويتي، مقارنة بتراجع طفيف لم يتجاوز واحد في المائة وبقيمة بلغت حوالي 218 مليون دينار في يوليو الذي بلغت قيمته حوالي 30 مليار دينار، وعلى أساس سنوي شهد النشاط الائتماني ارتفاعا ملحوظا تخطت نسبته 7% وبقيمة فاقت حوالي ملياري دينار إذ كان قد سجل نحو 28.1 مليار دينار خلال أغسطس 2013.

إجمالي ودائع القطاع الخاص

استقر حجم ودائع القطاع الخاص خلال أغسطس، إذ أنها تراجعت بنسبة طفيفة وبنحو 11 مليون دينار حيث وصل حجمها حوالي 31.63 مليار دينار مقارنة بحوالي 31.64 مليار دينار في يوليو الذي تراجع بشكل محدود بنسبة قدرها 2.4% وبنحو 769 مليون دينار.

بينما وصلت نسبة النمو السنوي لإجمالي ودائع القطاع الخاص إلى 6.2% وبحوالي 1.8 مليار دينار مقارنة بقيمتها في أغسطس من العام الماضي والتي سجلت فيه حوالي 29.78 مليار دينار.

وقد تراجعت نسبيا حصة الودائع المصرفية الخاصة إلى إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع م3 مستحوذة على 94% خلال أغسطس مقارنة بنسبة 92.2% خلال شهر يوليو، في حين شكلت نحو 95.2% من إجمالي عرض النقود خلال أغسطس 2013، بينما استقرت نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الميزانية المجمعة لتشكل نحو 58.3% خلال شهري أغسطس ويوليو، فيما شكلت نسبة 60.2% خلال شهر أغسطس 2013، ومثل حجم الائتمان المصرفي نحو 95.5% من حجم ودائع القطاع الخاص خلال شهر أغسطس مقارنة بنسبة بلغت 94.93% في شهر يوليو، بينما شكل نسبة بلغت 94.6% خلال شهر أغسطس 2013.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية وتمثل ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية نحو 91.4% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، بينما تمثل الودائع بالعملات الأجنبية النسبة الباقية بنحو 8.6% مقارنة بنسبة 8.8% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في يوليو، إذ تشمل الودائع بالعملة المحلية على ثلاثة أنواع من الودائع وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

وقد تحسنت حصة الودائع لأجل خلال أغسطس نسبيا مستحوذة على أكثر من نصف ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بحصة تبلغ نحو 56.8% من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب لتشكل نحو 26.1%، في حين تحصل الودائع الادخارية على نحو 17.2% من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية خلال شهر أغسطس.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية طبقا لتصنيفاتها خلال شهر أغسطس، نلاحظ انخفاضا طفيفا في حجم الودائع تحت الطلب بأقل من واحد في المائة وبقيمة نحو 29 مليون دينار حيث تراجعت إلى حوالي 7.54 مليار دينار خلال شهر أغسطس مقارنة بقيمتها التي كانت قد بلغت نحو 7.57 مليار دينار في يوليو الذي كان قد شهد تراجعا ملموسا نسبته 6.4% وبقيمة تجاوزت 520 مليون دينار.

كما شهدت ودائع الادخار استقرارا نسبيا مسجلة حوالي 4.96 مليار دينار خلال أغسطس بانخفاض طفيف بلغ حوالي 15 مليون دينار عن قيمتها في يوليو والذي شهد كذلك تراجعا طفيفا حيث كانت قد بلغت نحو 4.97 مليار دينار متراجعة بنسبة أقل من نصف في المائة وبحوالي 6 ملايين دينار، بينما شهدت ودائع القطاع الخاص لأجل ارتفاعا نسبيا خلال أغسطس إذ بلغت قيمتها حوالي 16.4 مليار دينار بزيادة طفيفة نسبتها تقل عن واحد في المائة وبنحو 93.7 مليون دينار عن قيمتها التي كانت قد سجلت حوالي 16.3 مليار دينار في يوليو الذي شهد تراجعا طفيفا بلغت قيمته مليوني دينار.

ونتيجة لما سبق فقد شهدت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية ارتفاعا طفيفا بنسبة تقل عن نصف في المائة وبقيمة بلغت 49.6 مليون دينار حيث بلغت قيمتها حوالي 28.9 مليار دينار خلال أغسطس مقارنة بتراجع طفيف نسبته 1.8% و بحوالي 519 مليون دينار خلال شهر يوليو الذي سجلت قيمته نحو 28.8 مليار دينار، بينما سجلت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية تراجعا محدودا نسبته 2.2% وبحوالي 60.6 مليون دينار حيث سجلت نحو 2.73 مليار دينار خلال أغسطس مقارنة بتراجع ملموس بنسبة قدرها 8.2% وبحوالي 250 مليون دينار حيث سجلت نحو 2.79 مليار دينار خلال يوليو.

أما على مستوى النمو السنوي، فقد حققت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب نموا سنويا ملحوظا نسبته 17.4% وبحوالي 1.1 مليون دينار في أغسطس، مقارنة بقيمة تجاوزت نحو 6.42 مليار دينار في أغسطس 2013، في حين ارتفعت الودائع الادخارية في أغسطس بنسبة 6.2% وبنحو 289 مليون دينار حيث كانت قد وصلت إلى نحو 4.67 مليار دينار في أغسطس 2013، بينما حققت الودائع لأجل ارتفاعا محدودا على أساس سنوي نسبته 3.3% وبقيمة اقتربت من نحو 518 مليون دينار في أغسطس 2013 الذي سجل حوالي 15.9 مليار دينار.

وبالتالي نمت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية على أساس سنوي بنسبة ملحوظة قدرها 7% وبقيمة فاقت نحو 1.9 مليار دينار خلال أغسطس، مقارنة بقيمتها التي كانت قد سجلت حوالي 26.9 مليار دينار خلال أغسطس 2013.

بينما حققت الودائع بالعملات الأجنبية تراجعا سنويا محدودا في أغسطس وبنسبة قدرها 2.7% وفاقت قيمته نحو 75 مليون دينار مقارنة بقيمة كانت قد سجلت حوالي 2.8 مليار دينار في أغسطس 2013.

إجمالي ودائع الحكومة

شهد حجم الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي في أغسطس 2014 تحسنا طفيفا بنسبة تقل عن نصف في المائة وبقيمة بلغت نحو 15.4 مليون دينار مسجلا حوالي 5.16 مليار دينار في أغسطس مقارنة بقيمتها التي بلغت حوالي 5.14 مليار دينار في يوليو الذي شهد تراجعا محدودا نسبته 2.7% وبلغ نحو 141 مليون دينار.

بينما شهدت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي ارتفاعا ملموسا على أساس سنوي بنسبة قدرها 6.2% وبقيمة تجاوزت نحو 305 مليون دينار عن قيمتها والتي كانت قد سجلت نحو 4.85 مليار دينار في أغسطس 2013.

إذ حافظت على حصة نسبتها 14% من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية في أغسطس 2014 مقارنة بحصتها من إجمالي الودائع خلال يوليو، بينما تستحوذ على حوالي 9.5% من إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك خلال شهري أغسطس ويوليو، بينما كانت قد شكلت نحو 9.8 % من إجمالي الميزانية المجمعة خلال أغسطس 2013.

وتتكون الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي من نوعين من الودائع وهما ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، إذ تمثل الودائع الحكومية تحت الطلب الحجم الأقل، إذ تشكل نسبة قدرها 3.8% من إجمالي الودائع الحكومية، بينما تشكل الودائع الحكومية لأجل نحو 96.2% من إجمالي الودائع الحكومية في أغسطس.

وقد شهدت الودائع الحكومية تحت الطلب ارتفاعا ملموسا خلال أغسطس مسجلة حوالي 197.7 مليون دينار بزيادة نسبتها 5% وبحوالي 9.5 مليون دينار عن قيمتها في يوليو الذي كان قد شهد انخفاضا ملموسا نسبته 5.3% وبقيمة تجاوزت حوالي 10 ملايين دينار، إذ كانت قد سجلت نحو 188 مليون دينار في شهر يوليو.

بينما ارتفعت الودائع الحكومية لأجل بشكل نسبي بحوالي 6 مليون دينار حيث بلغت قيمتها نحو 4.96 مليار دينار في أغسطس مقارنة بقيمتها التي كانت قد سجلت حوالي 4.95 مليار دينار في يوليو.

وعلى أساس سنوي حققت الودائع الحكومية تحت الطلب نشاطا غير مسبوق سجلت نسبته 112% بقيمته اقتربت من نحو 105 مليون دينار إذ كانت قد بلغت نحو 93 مليون دينار في أغسطس 2013، بينما نمت الودائع الحكومية لأجل على أساس سنوي بشكل محدود بنسبة 4.2% وبحوالي 201 مليون دينار حيث كانت قد سجلت حوالي 4.76 مليار دينار في أغسطس 2013.

وقد شهد إجمالي حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية انخفاضا طفيفا خلال شهر أغسطس بنسبة تقل عن نصف في المائة وبقيمة تقترب من 8 مليون دينار إذ بلغ حجم الميزانية نحو 54.28 مليار دينار في أغسطس مقارنة بتراجع بنسبة طفيفة قدرها 1% وبقيمة بلغت حوالي 615 مليون دينار إذ كانت قد سجلت حوالي 54.29 مليار دينار في يوليو.

وعلى أساس سنوي سجل حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية ارتفاعا ملحوظا نسبته 9.6% بقيمة اقتربت من نحو 4.77 مليار دينار مقارنة بحوالي 49.51 مليار دينار سجلت في أغسطس 2013.

شعار بيت التمويل

اليوم الاجتماع الوزاري للجنة

التعاون المالي الخليجي بالكويت

ينعقد اليوم الاجتماع الوزاري للتعاون المالي بدول مجلس التعاون الخليجي رقم 99 بدولة الكويت و ذلك لبحث تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية. و قد ذكرت الأمانة العامة لمجلس التعاون ان «الاجتماع سيتناول موضوعات من بينها القرارات الاقتصادية الصادرة من المجلس الأعلى لمجلس التعاون والتوصيات المرفوعة من لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس وهيئة الاتحاد الجمركي بشأن المستجدات حول استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي».

كما سيتناول توصية الهيئة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة لدول المجلس ال80 بشأن مكافحة التدخين وكذلك النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية. وسيناقش الاجتماع القانون الموحد لحماية المستهلك في دول المجلس والقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس والمستجدات بشأن مشروع سكة حديد مجلس التعاون.

.. ولجنة محافظي مؤسسات النقد و البنوك المركزية الخليجية تجتمع اليوم أيضاً

يعقد اليوم الاجتماع الـ 60 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور «محمد الهاشل».

ويناقش المحافظون في اجتماعهم العديد من الموضوعات والقضايا الأساسية ذات الصلة بالجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي الخليجي المشترك والسبل الكفيلة بتحصين القطاعات المصرفية والمالية بوجه خاص واقتصادات دول المجلس عموما من تداعيات مختلف التحديات الإقليمية والعالمية في هذه المرحلة. كما سيناقش التطورات النقدية والمالية بدول المجلس اضافة إلى الجهود الهادفة الى رفع مستوى التنسيق في المجالات النقدية والمالية ذات الاهتمام المشترك.

وسيتم أيضا استعراض تقارير ومحاضر اجتماعات عدد من اللجان الفنية المنبثقة عنها لاسيما لجنة الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي والتي تضطلع بالعديد من المهام الحيوية خصوصا في ما يتعلق بآليات إدارة المخاطر والحوكمة والاشراف على الالتزام بتطبيق معايير (بازل 3) واللجنة الفنية لنظم المدفوعات.

وسيناقش الاجتماع أيضا أبرز المستجدات في إطار اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب اضافة إلى التطورات في إطار المجلس النقدي والترتيبات القائمة بشأن المؤتمر المصرفي الثاني عشر لدول مجلس التعاون.

منح رئيس مبيعات «أودي» جائزة «يوروستار 2014»

لوكا دي ميو

تم منح لوكا دي ميو، عضو مجلس الإدارة للمبيعات والتسويق في AUDI AG جائزة «يوروستار 2014» لفئة المبيعات والتسويق، والجائزة هي حدث سنوي تقدمها المنشورة الدولية المتخصصة في صناعة السيارات Automotive News Europe للاحتفاء بالمدراء الأكثر نجاحا في صناعة السيارات الأوروبية. وقد أثنت لجنة التحكيم على نجاح دي ميو في دفع عجلة نمو مبيعات أودي في جميع أنحاء العالم والتي فاقت التوقعات مع أداء قوي في الأشهر الأخيرة.

دي ميو البالغ من العمر 47 عاما، هو مواطن من ميلان، وقال أثناء تلقي الجائزة مساء أمس في باريس: «هذه الجائزة هي لفريق أودي كله. لأن نجاح مبيعاتنا يعتمد على وجود منتجات رائدة، وعلامة تجارية قوية، وفريق شغوف. ومعا، نحن نكتب الفصل التالي من أحد قصص النجاح الأكثر إثارة في صناعتنا. فنحن ندفع بعلامتنا لتصبح أكثر عالمية، ونهدف إلى تعزيز موقعها ضمن قطاع السيارات التنفيذية».

وقد وضعت AUDI AG لنفسها هدف تحقيق 1.7 مليون عملية تسليم للعملاء خلال هذا العام وللمرة الأولى على الإطلاق -على الرغم من البيئة الصعبة في بعض الأسواق الهامة للمبيعات. ويمثل هذا الرقم زيادة تقارب 400,000 بالمقارنة مع 2011. عندما سلمت الشركة حوالي 1.3 مليون سيارة للعملاء. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، تمكنت أودي مع تحقيق أرقام قياسية جديدة في جميع مناطق العالم، حيث يقف الرقم المنجز حتى الآن عند 1,138,700 سيارة، ما يمثل زيادة قدرها 10.5٪ عن العام السابق.

يتم منح جائزة يوروستار سنويا منذ عام 1998. وعلى حد قول لجنة التحكيم، فإن الجائزة تمنح لكبار التنفيذيين في جميع مجالات صناعة السيارات ممن نجحوا في تحقيق إنجازات كبيرة تخطت المنافسين والتوقعات.

بالشراكة مع نادي مانشيستر سيتي

شركة «كيونت» تدشن عصراً جديداً لكرة القدم

جي آر ماير المدير العام لشركة كيونت مع لاعبين من نادي مانشيستر سيتي لكرة القدم

أعلنت شركة كيونت QNET الآسيوية – أحد أكبر الشركات المختصة في قطاع البيع المباشر- عن توقيع اتفاقية شراكة جديدة وفريدة من نوعها مع نادي كرة القدم «مانشيستر سيتي»، حيث أصبحت بموجبها الشريك الرسمي للبيع المباشر لبطل الدوري الإنكليزي الممتاز في مدينة مانشيستر بالمملكة المتحدة. تعزز هذه الاتفاقية من مكانة العلامة التجارية للنادي وشركة كيونت، بالإضافة إلى تسهيل التعاون في تدشين العديد من المبادرات في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وقد تم الإعلان عن هذه الشراكة الاستراتيجية والتي تستمر لمدة ثلاثة سنوات بين شركة كيونت ونادي مانشيستر سيتي- حامل اللقب الأول في الدوري الإنجليزي الممتاز- خلال فعاليات الموسم الكروي 2014/2013، في استاد الاتحاد في مدينة مانشيستر بحضور اللاعبين خيسوس ناڤاس وادين دجيكو وستيفان يوفيتيتش، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 12 أغسطس من العام الجاري.

تسعى شركة كيونت- وهي من أبرز الشركات الآسيوية في قطاع البيع المباشر وتتخذ من أبوظبي مقرا إقليميا لها - نحو المزيد من هذه الشراكات الاستراتيجية والتي تتماشى مع القيم والإنجازات التي حققها كل من الشركة ونادي مانشيستر سيتي.

وخلال حفل التوقيع، صرح جي آر ماير، المدير العام لشركة كيونت، قائلا: «تأتي هذه الشراكة غير المسبوقة مع نادي مانشيستر سيتي في إطار اهتمام الشركة في عالم الرياضة، وهي الاتفاقية الثانية من نوعها للشركة في هذا المجال. تسعى شركة كيونت من خلال هذه الاتفاقيات لتطوير علاماتها التجارية وتوسيع نطاق انتشارها للوصول إلى المندوبين المستقلين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم.»

وأضاف ماير قائلا: «نحن سعيدون جدا بهذه الشراكة مع نادي مانشيستر سيتي لكرة القدم، فهي بمثابة العلاقة المثالية في الوقت المناسب بين علامتين تجاريتين حريصتين كل الحرص على تجاوز أي تحديات وتحقيق أعلى مستويات من النجاح.»

كانت البدايات الأولى لنادي مانشيستر سيتي متواضعة جدا حيث تأسس كنادي اجتماعي تماما مثل بدايات تأسيس شركة كيونت بمجموعة صغيرة من الأصدقاء، وصعد النادي إلى الصدارة بعد سنوات من العمل الشاق والجهود المتفانية. وبالمثل نهضت شركة كيونت إلى القمة في بيئة أعمال قاسية بعد أن تغلبت على العديد من التحديات خلال رحلتها.

وقد التقى حرص نادي مانشيستر سيتي على رد الجميل للمجتمع من خلال كرة القدم مع فلسفة شركة كيونت في مؤسسة RYTHM «ارتق بنفسك لكي تساعد البشرية» وهي ذراع المسؤولية الاجتماعية لشركة كيونت، والتي تخدم المجتمعات المحلية والكيانات الدولية في تأسيس وتنفيذ البرامج المجتمعية المحلية. وفي الإمارات العربية المتحدة، تدعم شركة كيونت البرامج والمبادرات المختلفة لمركز راشد لرعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن جانبه، صرح توم جليك، مسؤول الأعمال في نادي مانشيستر سيتي، قائلا: «يكمن سر نجاح كيونت في تمكين الأفراد العاديين حول العالم من إنشاء أعمال مستقلة وتحقيق أحلامهم في مجال الأعمال، وهذا هو أساس نمو الشركة وازدهارها السريع، حيث تباشر أعمالها الآن من أكثر من 100 دولة حول العالم. ونحن سعداء للغاية بالتعاون مع كيونت في شراكة تتيح لجميع الأطراف فرص رائعة للتعاون من خلال كرة القدم حول العالم كما وتعمل على تعزيز انتشارنا في آسيا.»

لتصبح يومية نتيجة الطلب القوي الذي تشهده تلك الوجهة

«الاتحاد للطيران» تعتزم زيادة عدد الرحلات إلى وجهة دالاس

تعتزم الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، زيادة عدد رحلاتها إلى وجهة دالاس فورت ورث الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى رحلات يومية اعتبارًا من 16 إبريل 2015، تلبية للطلب المتزايد الذي تشهده تلك الوجهة من قبل المسافرين بقصد العمل أو الترفيه على حد سواء.

ومن المقرر مباشرة الرحلات بشكل مبدئي إلى دالاس فورت ورث، الواقعة في ولاية تكساس، بمعدل ثلاث رحلات في الأسبوع وذلك اعتبارًا من 3 ديسمبر 2014، قبل ترقيتها لتصبح يومية فيما بعد. وتعد سادس وجهة للاتحاد للطيران على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب نيويورك وواشنطن العاصمة وشيكاغو ولوس أنجلوس وسان فرانسيسكو (المقرر إطلاقها في 18 نوفمبر 2014).

وسوف تقوم الاتحاد للطيران باستخدام طائرة من طراز بوينغ 777-200LR المرتبة وفق نظام الثلاث درجات، والتي تضمّ ثمانية مقاعد على متن الدرجة الأولى و40 مقعدا على متن درجة رجال الأعمال و177 مقعدا على متن الدرجة السياحية.

من شأن زيادة الرحلات أن تثمر عن تعزيز رحلات الربط بين الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الرئيسية حول العالم، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي و12 مدينة أخرى تقوم الاتحاد للطيران على خدمتها إلى جانب شريكتها جيت إيرواز على امتداد الهند، مثل دلهي ومومباي وحيدر آباد وشيناي.

كما تخطط الاتحاد للطيران لتوفير رحلات ربط مريحة مع شريكتها بالرمز أميريكان إيرلاينز لخدمة عدد من الوجهات المحلية من دالاس فورت ورث إلى مختلف المراكز الكبرى على امتداد الولايات المتحدة الأمريكية.